Voice of Bahrain
PO Box 65799, London NW2 9PL
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 377 يونيو 2014 م، شعبان 1435 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

سيوف العدو الخليفي وحلفائه تهزمها دماء الشهداء المتواصلة

شهيدان في اسبوع واحد، احدهما اغتيل بتفجير غاشم، كما حدث للعديد من شهدائنا الابرار، والثاني قتل عمدا برصاص الشوزن، كلاهما في مقتبل العمر، يتطلع لمستقبل تغمره انوار العدل ونسمات الحرية. فكان لهما اكبر مما رغبا فيه: شهادة تخلدهما وترفعهما الى مقعد صدق عند مليك مقتدر، ونعيم دائم لدى الحضرة الالهية التي لا تعرف الا العدل والحب والخلود. علي فيصل العكراوي لم يبلغ العشرين عندما فجر الاعداء فيه قنبلة مزقت اعضاءه، كما فعلوا من قبل مع العديد من المطاردين في عهد الثورة، وآخرين في العقود الاربعة السابقة. الاغتيال لا يمارسه الا الانظمة التي اصبح سقوطها محتوما، لا يقبل الشك او التردد. فهي سلاح الانظمة الموغلة في الاجرام التي تصل مرحلة من المفاصلة مع شعوبها تدفعها لارتكاب ابشع اشكال التنكيل والقتل، بعد ان تيأس من امكان اخضاع تلك الشعوب لسلطتها او تكسب رضاهم. ولم يعرف عن اي من دول الخليج حتى الآن ممارسته الاغتيال السياسي الا الحكم الخليفي. ويؤكد التاريخ ان الانظمة التي مارست الاغتيال سقطت في النهاية، لانها تفقد مبررات وجودها وشرعيته، ووتضافر الظروف لتسقط عروشها. تلك سنة إلهية لا تخطيء أيا من الطغاة الظالمين القتلة. اما الآخر، السيد محمود السيد فقد لحق بمن سبقه من الشهداء الذين مزق الخليفيون اجسادهم بسلاح الشوزن. لم يتجاوز شهيدنا الغالي الرابعة عشرة الا لماما، فكان العدو الخليفي له بالمرصاد. سقط الشهيد مضرجا بدمائه، على خطى اخوته من الشهداء الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فاختارهم الى جواره، راضين مرضيين، مضمخين بدماء الشهادة. دماء الشهيد الذي ينحدر من سلالة رسول الله لن ترحم القتلة، بل ستفجع الطاغية في أعز ما يملك. فاذا كان قد تراقص فرحا وهو يرى ابنه الجلاد يمتطي الخيل ويسابق الآخرين وقد ملأه الغرور والتكبر والتجبر، فان فرحته لن تطول لان دعاء امهات الشهداء لا تحجب عن الحضرة الالهية، ولا توفر من تلطخت ايديهم بدماء الشهداء.

لقد تمزق الطاغية غيضا وهو يرى مشاريعه تفشل، الواحد بعد الآخر، ويستقبل الصفعات تتوالى على وجهه القبيح، فيحركه الغضب لارتكاب الموبقات، ويبدأ بالانتقام من كل من يستهدف وجوده السياسي او يهتف ضده. وحيث ان ثقافة جيل الثورة قد تغيرت كثيرا، فقد ادرك الديكتاتور وعصابته استحالة اعادة عقارب الساعة للوراء، فما بقي امامهم سوى الانتقام القبيح من الابرياء. وما الاستخدام المفرط للغازات الكيماوية ومسيلات الدموع وسلاح الشوزن والتعذيب الرهيب للسجناء والاحكام القاسية بحق الاسرى الا تأكيد لروح الانتقام التي تعمقت لدى الطاغية، فأصبح يستخدم ما لديه من سلاح، ليس من اجل حماية حدود البلاد، بل لإبادة السكان الاصليين واستبدالهم باجانب يعتقد ان بامكانه استعبادهم وكسب دعمهم. فما أبعده عن الصواب، وما أتفه تفكيره. في عالم الثورة تغير كل شيء، ولان ثورة الشعب البحراني تميزت عن بقية ثورات الربيع العربي، فقد اصبح القضاء عليها مستحيلا، فاهلها ثوار يزيدهم ايمانهم ثباتا وصمودا وبصيرة. انهم يعرفون اعداءهم الحقيقيين ولا يمكن استغفالهم مجددا بعد التحربة المريرة مع الطاغية وميثاقه الغادر ودستوره غير الشرعي. فالشعب لن يوقع شهادة وفاته ولن يثق في أسوأ حاكم عرفته البلاد مرة اخرى. وهكذا تتطور الامور حتى تصل الى المفاصلة النهائية بسقوط الطاغية ونظامه القبلي الظالم. في سياق هذا الصراع والمخاض العسير، يتوالى سقوط الشهداء، وتترسخ المأساة وتتواصل مآسي الشعب. ومن يستمع لتصريحات آباء الشهداء ونداءات امهاتهم، وآخرهن والدة الشهيد علي فيصل، يستعيد الامل ويشعر بحتمية النصر. فالشعب الذي تتفاخر الامهات فيه باستشهاد أبنائهن، ولا يعبرن الا عن حمد الله وشكره والصبر على البلاء لا يمكن هزيمته او النيل من صمود اهله. هذه حقيقة تؤكدها وقائع الاعوام الثلاثة الماضية، وتنضح بالحياة على السنة ذوي الشهداء. ان فقد الاحبة ليس امرا يسيرا، ولكن المدد الالهي يفتح قلوب المفجوعين فيبصرون

التتمة صفحة (8)

استشهد يوم الاربعاء 21 مايو الفتى السيد محمود السيد محسن السيد أحمد، 15 عاما، من منطقة سترة برصاص الغدر الخليفي. وكان الشهيد مع مجموعة من الشباب يشاركون في احتجاج سلمي عندما استهدفتهم مجموعة من فرق الموت الخليفية، بسلاح الشوزن، فاصيب الشهيد في رجله وسقط على الارض. ووفقا لشهود عيان تم اقتياد الشهيد الى زقاق قريب واجهزت قوات النظام عليه بسلاح الشوزن الذي اطلقته من مسافة قريبة جدا فاصابت منطقة القلب.

شيع الشاب في موكب مهيب برغم غلق كافة الطرق المؤدية للمنطقة، ونشر اعداد كبيرة من مركبات العدو الخليفي وعليها مئات القوات المدججة بالسلاح. وما ان انطلق النعش الطاهر حتى انهالت قذائف الغازات السامة على المشيعين بكثافة كبيرة، فاصيب العديد من المشاركين.

استشهد في 16 مايو المواطن الشاب علي فيصل مهدي العكراوي، 19 عاما، من منطقة سترة بتفجير عبوة زرعتها عناصر الحكم الخليفي. جاء ذلك استمرار لسياسة تصفية النشطاء الشباب باساليب معقدة استقدمت من انظمة اجنبية من بينها الكيان الاسرائيلي. وكان الشاب مطاردا من قبل اجهزة النظام المجرم منذ شهور. وقد استشهد العديد من المواطنين المطاردين بتفجيرات مماثلة بدأ استخدامها منذ العام 2009 عندما استهدفت سيارة كان بها راكبان، استشهد سائقها وفقد الآخر، علي سعد، بصره، نتيجة الانفجار.

ما تزال عائلة الشهيد عبد العزيز العبار تنتظر تسليم جثته التي مزقها تفجير نفذته عناصر النظام في 18 ابريل الماضي. وتصر العائلة على تغيير شهادة الوفاة التي اعدتها العصابة الخليفية بشكل يبرئها من تهمة الاغتيال. بينما تصر العائلة على انها لن تقبل بتزوير سبب الاستشهاد. وهناك غضب شديد بسبب اصرار الخليفيين على قتل المواطنين وتزوير اسباب وفاتهم تحاشيا للشجب الدولي.

بعد سجن دام عامين، ارغمت العصابة الخليفية على اطلاق سراح الناشط الحقوقي نبيل رجب بعد ان اكمل فترة سجنه. وكان هناك اهتمام عالمي بسجن رئيس مركز حقوق الانسان وانتقاد واسع لها. فما من وفد او مسؤول يزور البلاد الا ويطرح جريمة اعتقال هذا الناشط الحقوقي. وما ان بدأ العد التنازلي لانقضاء فترة حكمه حتى بدأت الجهات الدولية تشارك في العد التنازلي يوما بعد آخر، وبدا ان هذا السجين يحظى باهتمام العالم واحترامه، بينما يلوذ ديكتاتور البحرين بالتخفي عندما يزور بلدا او يحضر اجتماعا، خشية من التظاهر ضد وجوده بعد ان اصبح رمزا للديكتاتورية والاستبداد وانتهاكات حقوق الانسان والتعدي على المقدسات الدينية وقتل الاطفال او سجنهم.

REPORTERS WITHOUT BORDERS
FOR PRESS FREEDOM

مراسلون بلا حدود:
سجون البحرين تغص بسجناء الرأي

May 03, 2014 11:26 am

ذكرت منظمة مراسلون بلا حدود، ان "بعض سجون مملكة البحرين لازالت تغص بسجناء الرأي".

وقالت المنظمة في تقريرها المتعلق بالتصنيف العالمي لحرية الصحافة الصادر بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة انه "منذ بداية الاحتجاجات التي شهدتها البحرين في شهر فبراير/ شباط 2011، شرعت السلطات في التلاعب بالمعلومات وتحريف الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات". ووضعت المنظمة، مملكة البحرين في المرتبة 163 ضمن التصنيف العالمي لحرية الصحافة، متقدمة 3 درجات عن تصنيف العام 2013. وأوضحت أن "نسخة العام 2014 من التصنيف العالمي لحرية الصحافة، تبرز ما تحمله الصراعات في طياتها من آثار سلبية على حرية الإعلام والفاعلين في هذا القطاع". هذا ونشرت المنظمة قائمة بأسماء "100 بطل إعلامي"، تضمنت اسمي البحرينيين علي عبدالإمام وأحمد حميدان.

وقالت المنظمة: "بفضل شجاعتهم المثالية وعملهم الجريء ونضالهم المستمر، ساهم هؤلاء (الأبطال المئة) – ولا زالوا - في تعزيز الحرية وترسيخ أسسها، طبقاً لمقتضيات المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تكفل حرية استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، كما يكرس هؤلاء (الأبطال المئة) كل طاقاتهم وجهودهم خدمة للصالح العام، ما يجعلهم قدوة يُحتذى بها".

ما ان خرج الاستاذ نبيل رجب من سجنه حتى بادر لاداء واجبه الاجتماعي والسياسي، فقام بزيارة عائلة الشهيد عبد العزيز العبار، التي ما تزال بانتظار تسليم الجسد الطاهر لابنها الشهيد. وكان لزيارته قبل الذهاب لمنزله اثر كبير على نفوس افراد العائلة، خصوصا والديه المفجوعين. وتحدث السيد نبيل رجب ليشجع المواطنين على الصمود والثبات على المطالب.

النظام يحول مسجد أبي ذر الغفاري الى حديقة ترفيهية

قامت سلطات العدو الخليفي بوضع الألعاب الترفيهيّة على أرض مسجد أبي ذر الغفاريّ ببلدة النويدرات بعد قرار تحويله لحديقة عامّة في يونيو ٢٠١٣.

وذكر موقع "منامة بوست" ان الحكومة البحرينية عمدت منذ قرار تحويل المسجد لحديقة إلى تطويق وتسوير أرض المسجد والسماح فقط للمجنّسين المتواجدين في بيوت الإسكان باللعب على أرضه، في الوقت الذي قامت السلطات الأمنيّة بقمع المواطنين الذين كانوا يسعون لإقامة الصلاة على أرض المسجد، بإطلاق الغازات السامّة ضدّهم بكثافة واعتقال عدد منهم.

ونقلا عن الموقع انه قد اعتبر عدد من علماء الدين وقوى المعارضة، إقامة حديقة على أرض مسجد أبي ذر الغفاريّ هو انتقام طائفي دأب النظام على ممارسته ضدّ المعارضة، مشيرين الى أنّ السلطات لم تكتفي بهدم المساجد ولا قتل المواطنين بل وعمل على مزيد من الطائفيّة بهذا العمل المشين

شاهد عيان يروي ما حدث للشهيد السيد محمود

أحد الشهود العيان الذين شهد آخر الدقائق قبل اعدام الشهيد السيد محمود السيد محسن

استشهد الشاب اليافع السيد محمود السيد محسن يوم الاربعاء 21 مايو نتيجة اطلاق الشوزن عليه من مسافة قريبة. وكان معه عدد من الشباب الذين كانوا يحتجون بشكل سلمي في مقابل جيوش جرارة من المرتزقة وفرق الموت الخليفية. وهذا ما نقله احد الذين كانوا معه عندما استشهد. كان الشهيد في ساحة مشهورة باسم "ساحة المغاربة" في سترة مع بعض الشباب بينما المرتزقة كانت متموضعة عند مطعم النرجس تقمع الشباب تقدم المرتزقة لناحية "حوطة إبراهيم" بالمدرعة إلى أن وصلوا "الساحة المغاربة" وقد تمكن الشباب من الهروب إلا ان الشهيد وقع في يدهم امسكه اثنان من المرتزقه بالاضافح للمرتزق التي يتم تداول صورته على أنه من نفذ حكم الإعدام على الشهيد اخذوه لزقاق بمحاذاة منزل الحاج عبدالرسول وشاهدناهم بأم عيننا يطلقون عليه الشوزن من مسافه قريبه باتجاه قلبه وسحبوه خلف المنزل حاولنا اسعافه بعد مغادرتهم إلا أن روح الشهيد السيد محمود فاضت في موقع إعدامه

محكمة بريطانيّة:
تصدير برامج تجسّس للبحرين يخالف القانون

أعلنت المحكمة الإداريّة البريطانيّة أنّ إدارة الواردات والجمارك خالفت القانون، حيث قامت شركة غاما الدوليّة البريطانيّة بتصدير برامج تجسّس إلكترونيّة إلى الأنظمة القمعيّة من بينها مملكة البحرين.

وافاد موقع منامة بوست امس الاثنين ان المحكمة قالت أنّ شركة غاما الدوليّة صدّرت بطريقة غير مشروعة تكنولوجيا التجسّس لحكومات تمارس انتهاكات ضد حقوق الإنسان، مثل البحرين وأثيوبيا ومصر وتركمانستان. وكانت الأدلّة المقدّمة فنيّة والجزء الآخر شهادات من ناشطين أحدهما بحرينيّ، استهدفت أجهزة حواسيبهم من برامج التجسّس المذكورة، مشيرة إلى أنّ إدارة الجمارك البريطانيّة ارتكبت خطأ جسيماً في عدم توفير معلومات حول ما إذا كانت الشركة البريطانية الدوليّة غاما قامت بتصدير برامج التجسّس بطريقة غير قانونيّة لبعض الأنظمة، واصفة تصرفات إدارة الواردات والجمارك بأنّها "غير منطقية" و"متعارضة مع التشريعات".

من جانبها، قالت الناشطة الحقوقيّة آلاء الشهابيّ أنّ المحكمة العليا قد أكّدت أنّ قيام إدارة الجمارك البريطانية بتصدير برامج التجسّس الإلكترونيّ إلى البحرين غير قانونيّ ، معبّرة عن أملها أن تتّخذ الحكومة إجراءات لتحقيق العدالة لجميع الضحايا الذين انتهكوا بسبب هذا التجسّس.

وأضافت : يجب أن تتحمّل بريطانيا المسؤوليّة عن جميع الصادرات ذات الاستخدام المزدوج التي يتمّ إرسالها إلى الحكومات القمعيّة التي من المرجّح أنّ تستخدمها في النشاط الإجراميّ بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان في الدول المختلفة بما فيها البحرين.

يذكر أنّ الشهابيّ رفعت دعوى قضائيّة ضدّ الحكومة البريطانيّة لعدم منعها بيع برامج تجسسيّة إلى البحرين، حيث استخدمت الحكومة البحرينيّة تكنولوجيا تجسُّس بريطانيّة لتعقُّبها عبر حاسبها الشخصيّ وتعقُّب بريدها الإلكترونيّ ونشاطها على مواقع التواصل الاجتماعيّ، مشيرة إلى أنّ السلطات البحرينيّة استخدمت تكنولوجيا التجسُّس البريطانيّة ، لتتعقّب مصادر الإيميل من خلال فايروس للتجسُّس يخصُّ شركةً بريطانيّة، موضحةً أنّ شركات أميركيّة اكتشفت أنّ »السيرفرات «الخاصّة بالفايروس التجسُّسيّ كانت في البحرين.

السعودية تصدر احكاما باعدام شخصين ظلما وسط استنكار شعبي

اصدرت محكمة سعودية في 26 مايو حكما هو الاول من نوعه منذ احداث القطيف يقضي بإعدام شاب ادعت انه اطلق النار على دورية امنية في المنطقة الشرقية. واصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمت في مقرها الصيفي بجدة الاثنين بإعدام رضا جعفر الربح، 26 عاما، المتهم بـ"الخروج على ولي الامر" و"زعزعة الامن وإثارة الفتنة" بإطلاقه النار مع رفيقين له على دورية امنية في القطيف. وحكم على عشرات المتهمين بالسجن مددا متفاوتة بلغ اقصاها ثلاثين عاما.

وقد شهدت القطيف تظاهرات تزامنا مع احتجاجات البحرين سرعان ما اتخذت منحى تصاعديا العام 2012. وقتل 21 شخصا على الأقل بالرصاص في المنطقة الشرقية منذ اوائل عام 2011.
وتعد المنطقة الشرقية الغنية بالنفط المركز الرئيسي للشيعة الذين يشكلون نحو 20 بالمائة من السعوديين.
وتقول منظمات حقوقية ان قوات الامن اعتقلت اكثر من 950 شخصا في القطيف والاحساء منذ ربيع العام 2011 لكنها اطلقت سراح غالبيتهم وما يزال اكثر من مئتين قيد التوقيف.
ويتهم الشيعة السلطات السعودية بممارسة التهميش بحقهم في الوظائف الإدارية والعسكرية وخصوصا في المراتب العليا للدولة.
وبعد يومين من ذلك اصدرت المحكمة نفسها حكما باعدام الشاب علي محمد باقر النمر، 20عاما، نجل صاحب حولية تعنى بالتراث" في المنطقة الشرقية .
واضافت ان محمد النمر اكد عبر موقع "تويتر" ان المحكمة اصدرت حكم الاعدام بحق نجله علي (20 عاما) "المعتقل منذ نحو ثلاثين شهرا ."
وتابعت ان "النمر كان حدثا لدى اعتقاله (17 عاما) وتم سجنه حينها في دار الاحداث قبل نقله الى السجن". ولم يتسن تاكيد ذلك من مصادر رسمية . وتشهد المنطقة الشرقية حالة من التوتر منذ انتشار خبر صدور احكام الاعدام، وقد خرجت مظاهرات واحتجاجات ضد احكام الاعدام، من شأنها ان تتحول الى انتفاضة اخرى اذا لم يتم الغاء هذه الاحكام الجائرة.

هيومن رايتس تندد بـ"فشل" و"ظلم" القضاء في البحرين

29مايو 2014 - آخر تحديث - 5:05
نددت منظمة هيومن رايتس ووتش الخميس بما قالت انه "فشل" و"ظلم" في النظام القضائي البحريني مشيرة الى ان المحاكم البحرينية تعاقب بقسوة المطالبين بالاصلاح بينما تمنح عقوبات مخففة لعناصر قوى الامن الذين يرتكبون تجاوزات.
وقال نائب مدير المنظمة لشؤون الشرق الاوسط جو ستورك في تقرير من 64 صفحة ان "ضابطا في الشرطة البحرينية يقتل بدم بارد محتجا او يضرب معتقلا حتى الموت يحصل على عقوبة بالسجن ستة اشهر، او ربما سنتين". في المقابل، فان "المطالبة بشكل سلمي بقيام جمهورية في البحرين تعاقب بالسجن مدى الحياة" بحسب ستورك.
وتم القبض على عشرات الشيعة في البحرين في اعقاب قمع الاحتجاجات ضد الحكم في اذار/مارس 2011. وتمت محاكمة وسجن الكثيرين منهم. وتعرضت المملكة الخليجية لانتقادات حول تجاوزات وعمليات تعذيب مفترضة بحق موقوفين.
وقالت هيومن رايتس ووتش ان المحاكم البحرينية تتبع "نظاما سياسيا قمعيا لدرجة كبيرة".
وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2011، خلصت لجنة مستقلة لتقصي الحقائق الى ان السلطات استخدمت "القوة المفرطة" بحق المتظاهرين وقامت بتعذيب موقوفين.
واوصت اللجنة حينها بتطبيق اصلاحات في الشرطة والنظام القضائي.
وانتقد تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش "التناقض الكبير بين الملاحقات التي تطلقها النيابة العامة بحق مرتكبي جرائم كبيرة ضد حقوق الانسان بين افراد قوى الامن، والملاحقات ضد مرتكبي ما يقال انها +جرائم+ على اساس حرية التعبير التجمع السلمي".
وقال ستورك ان "مشكلة البحرين لا تكمن في نظام عدالة لا يعمل بشكل جيد، بل في نظام ظلم يعمل بشكل جيد تماما".
وفي تشرين الاول/اكتوبر الماضي، خفضت محكمة استئناف حكما بالسجن سبع سنوات على شرطيين دينا بتعذيب موقوف حتى الموت، الى السجن ثلاث سنوات.
وخلال الشهر نفسه، تم تخفيض حكم آخر بالسجن سبع سنوات لشرطي دين بقتل متظاهر في 2011، الى السجن ثلاث سنوات ايضا.

ودين الشرطي بقتل المتظاهر بسلاح الخرطوش، الا ان المحكمة ارتأت ان الشرطي لم يتعمد القتل.
وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش ان حلفاء البحرين في بريطانيا والولايات المتحدة وفي دول الاتحاد الاوروبي قد فشلوا في الضغط على حكومة المملكة "لاتخاذ خطوات جدية باتجاه معاقبة مرتكبي التجاوزات او للافراج عن سجناء سياسيين بارزين".
وعززت البحرين التي فيها مقر الاسطول الاميركي الخامس، العقوبات ضد مرتكبي اعمال العنف واصدر القضاء احكاما بالاعدام في بعض القضايا.
وحكمت محكمة بحرينية الاثنين على اربعة اشخاص بالسجن مدى الحياة بتهمة تفجير سيارة في محاولة لعرقلة اقامة سباق الفورمولا واحد في 2013.
وفي اذار/مارس، قالت النيابة العامة ان اربعة شيعة "اعترفوا" بالضلوع في هجوم اسفر عن مقتل ثلاثة شرطيين في البحرين، قد يواجهون حكم الاعدام.
الا انه غالبا ما تخفض احكام الاعدام الى السجن مدى الحياة، اي 25 عاما.
ويقول الاتحاد الدولي لحقوق الانسان ان 89 شخصا على الاقل قتلوا في البحرين منذ اندلاع الاحتجاجات في شباط/ فبراير 2011.

الشهيد مهدي عبد الرحمن: تجسيد عملي لمشروع "الاصلاح"

تطل علينا ذكرى أخرى جديرة أن تسجل في قاموس الشعب البحراني وتطبع بين صفحات تاريخه، هي ذكرى استشهاد الشاب مهدي عبدالرحمن محمد (31 عام) من جزيرة المحرق الذي تعرَّض لما يمكن أن يطلق عليه "عملية اغتيال" مساء (19 أغسطس 2006) .

في تلك الليلة الموحشة التي تتشح بسواد الحزن على استشهاد الإمام الكاظم (ع)، خرج الشهيد من منزله متوجهًا نحو المآتم كما هي عادته التي اشتهر بها بين الناس بحرصه على دينه وطابعه الأخلاقي، ولكن ما هي إلا ساعة حتى جاء خبر إصابته. مصادر مطلعة أشارت إلى أن الشهيد تعرّض لعملية اغتيال، حيث كمن له القاتل الذي كان يستقل سيارة أجرة من نوع "كيا" ومعه ثلاثة من المعاونين عند خباز 24 ساعة قرب مدرسة المعري، ودار بينهم وبين الشهيد حوار حاد وصل إلى حد الاشتباك بالأيدي حتى تدخلت بعض الأطراف لفض النزاع، ولكن القتلة لم يهدأ لهم بال واستمروا في ملاحقته من مكان لآخر حتى وصلوا بالقرب من مكتب سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي، فاستوقفهم الشهيد وطلب منهم الذهاب إلى مركز الشرطة إذا كان لديهم أي استحقاق تجاهه، ولكنه ما إن أتم هذه الكلمات حتى صوّب تجاهه المجرمين سلاح الغدر وأطلقوا عليه ثلاث رصاصات أصابت إحداها رقبته، والثانية استقرت في صدره، أمّا الثالثة فكانت في الهواء .

مواطنون وجّهوا أصابع الاتهام باغتيال الشهيد نحو وزارة الداخلية ومنتسبيها، حيث أشاروا إلى أن مشادة كلامية قد حصلت بين الشهيد وأحد منتسبي الداخلية قبل يومين من استشهاده، احتج فيها الأخير على تعبير الناس عن بهجتهم وفرحهم بانتصار المقاومة الإسلامية في لبنان على جيش الاحتلال الصهيوني في حرب تموز، حيث خرجت مسيرة نظمها الأهالي رفعوا فيها أعلام حزب الله وصور الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ولكن سرعان ما امتلئت الشوارع بمرتزقة النظام والمخابرات في محاولة لتفريق المسيرة، وبعد الإصرار على تفريقها، اتفق المشاركين على التراجع، خلال ذلك وقعت مشادة حادة بين الشهيد مهدي وأحد عناصر قوات الكوماندوز الذي توعّد الشهيد بالانتقام منه، وهدده بأن يفعل به فعلة لا تخطر على باله .

بعد يوم من جريمة الاغتيال المدبرة، شيعت جموع الجماهير الشهيد مهدي عبدالرحمن إلى مثواه الأخير في جزيرة المحرق، بعد أن جابت مسيرة التشييع شوارع وطرق الجزيرة، وتقدم المسيرة عدد من الشخصيات والرموز الدينية من بينهم سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي الذي قام بالصلاة على جثمان الشهيد، كما رفع المشيعون أعلام سوداء ويافطات تطالب بالثأر من القتلة.

من جانبها حاولت وزارة الداخلية إبعاد أصابع الاتهام عن نفسها في جريمة القتل ونشرت معلومات تتعلق عن اعتقال عدد من الأشخاص التي تدّعي تورطهم في الجريمة لكي تخدع الآخرين.

الوفاق: مشروع المحكمة العربية فشل قبل أن يبدأ

قبل أن يبدأ لأن لم يهدف حقوق الإنسان وإنما تلميع صورة النظام وإضفاء الشرعية عليه بعد أن حفل سجله بتقارير دولية غير مسبوقة بانتهاكات فاضحة وواسعة لحقوق الإنسان في البحرين.

وسجلت الوفاق: شكرها لمنظمات المجتمع المدني التي شاركت في مؤتمر المحكمة العربية لحقوق الإنسان المنعقد في المنامة (25 – 26 مايو 2014)، وكان لها رأيها الصريح في رفض أن تكون شاهدة زور على النظام الأساسي للمحكمة، وأكدت تبنيها ما ورد على لسان ممثلي هذه المنظمات من أن المحكمة المزمع إنشاؤها لا ترقى إلى الطموح، وبعيدة عما وصلت إليه المحاكم الإقليمية، منتهين إلى أن المحكمة بصورتها المعروضة أقرب إلى مشروع للعلاقات العامة، من المحكمة التي يتم التوصل من خلالها إلى الترضية في موقف أفشل الهدف الذي يسعى تحقيقه من المؤتمر في تصوير البحرين خالية من الانتهاكات هروباً من الإصلاح الجاد.

وأكدت الوفاق في بيانها بأن الشروط والمقومات التي ذكرها ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعتبر شروط نجاح لأي محكمة فاعلة، من حيث الاختصاص بتقديم شكاوى الأفراد، وعدم اقتصار مرجعيتها على الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ باعتباره لا يصل لمستوى المعايير الدولية، وإنما لا بد من الاستناد إلى كل المواثيق الدولية التي انضمت إليها الدول المعنية، وكذلك ما أشار إليه السيد/ فرج فنيش من مقومات واجب توافرها في دولة مقر المحكمة، بعدم التدخل في شئونها، وتسهيل الوصول إليها، وعدم تعطيل أي جهد من طرف الشاكي أو أهله أو المنظمات غير الحكومية.

وقالت الوفاق في بيانها بأن "مبادرة المحكمة العربية لحقوق الإنسان، كبناء أجوف، معد للعلاقات العامة، وربما لإضافة الحصانة على المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولم يكن ذلك بالغريب، طالما كانت السلطة البحرينية هي من يتبنى هذه المحكمة، ويطلب أن تكون البحرين مقراً لها، إذ أن نهج العلاقات العامة وتلميع الصورة هو الأسلوب السائد للهروب من تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة المحامي الدولي السيد/ بسيوني، فتم إنشاء عدد من الهياكل والمؤسسات التي تضيف عبئاً على ضحايا انتهاكات السلطة لحقوق الإنسان، ومرشحاً ينبغي عليهم تجاوزه للوصول بظلامتهم إلى العالم."

ووجهت الوفاق خطابها لمنظمات المجتمع المدني التي وصفتها بأنها تحدثت بمهنية عالية في المؤتمر؛ وقالت: هذه هي الإصلاحات التي تتبناها السلطة في البحرين، ويمكنكم القياس عليها، فالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تنظم المؤتمر صنيعة ذلك، وعجزت أن تنشر حتى اليوم تقريرها السنوي، لتبين فيه حجم الانتهاكات، حيث أن هذا التقرير سيكشف هذه المؤسسة، سيما أن بعض أعضائها متورط في انتهاكات حقوق الإنسان، أو لم يكن له دور إيجابي في انتقاد الانتهاكات التي قررها تقرير التقصي، ويقاس على ذلك الأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، والوحدة الخاصة بالنيابة العامة، وصندوق التعويضات الذي لم ولن يعمل على أرض الواقع، وتلحق بذلك العديد من القرارات والمدونات التي تصدر ضمن حملات العلاقات العامة، بينما يطبق معها ترسانة متزايدة من القوانين والقرارات والإجراءات التي تمثل في ذاتها انتهاكاً لحقوق الإنسان، فيما لم يتم تنفيذ توصية بسيطة تتمثل في قلب عبء الإثبات في ادعاءات التعذيب، أو تجهيز غرف التحقيق في النيابة العامة بأجهزة التسجيل الصوتي والمرئي للتحقيقات رغم مرور أكثر من عامين ونصف على هذه التوصيات.

وأضافت الوفاق : أنتم في بلد يتوعد فيه المسئولون – و بشكل علني – الحقوقيين الذين يكشفون الانتهاكات بالقضاء والسجن!!.

وختمت الوفاق بأنها: لن تعجب أن تتحمل البحرين كامل تكاليف إنشاء المحكمة، ولن تعجب أن تكون ترشيحاتها لقضاة المحكمة ممن طرد متهمين من قاعة المحكمة؛ لأنهم أرادوا كشف ما وقع عليهم من تعذيب وإساءة معاملة، فلجأت هذه المحاكم إلى إسكات المتهمين بطرد بعضهم، والتغافل التام عن ذلك في أحكامها، أو لمن أصدر أحكاماً بالحبس المخفف جداً لقيام رجل أمن بإطلاق ثلاث طلقات من الخرطوش على مواطن أعزل من مسافة قريبة، منتهية إلى أن منظمات المجتمع المدني المشاركة في المؤتمر قد تصل إلى نتيجة مفادها بأن عدم وجود الهياكل الصورية أفضل بكثير من وجودها الذي يمثل عبأ على العدالة وعلى الضحايا.

ثلاث قضايا مهمة تكشف عمق ازمة البحرين وحق الشعب في التغيير

لم يعد سرا القول بان الخليفيين يعيشون أتعس أيامهم، برغم ما يتظاهرون به من قهر وغلبة. فتصاعد القمع والاضطهاد يؤكد انهم قطعوا الطريق على اي تعايش مع شعب البحرين، الذي سبقهم في اتخاذ قرار المفاصلة والقطيعة الابدية مع الحكم التوارثي الاستبدادي. وما تشهده البلاد من انتهاج الطاغية سياسة الارض المحروقة باستهداف منازل الآمنين بالحرق والتدمير، وما يمارسه من اغتيال ارهابي للنشطاء وما يصدره يوميا من احكام قاسية بحق شباب البلاد واطفالها ونسائها، كل ذلك يعني ان ايام التعايش بين الطرفين باتت معدودة. ولكنه، من جهة اخرى، يسعى للخروج من مأزق المقاطعة الشعبية للوجود الخليفي بخطوات جديدة تهدف لانجاح انتخابات مجلس الطاغية التي يفترض ان يجريها في الخريف المقبل. وما كان الطاغية يتمنى ان تستمر الثورة طوال هذه الفترة لتفسد مشروعه الانتخابي الذي يوفر له شيئا من الدعاية بعد ان تلطخت سمعته بادران القمع والتعذيب والاستبداد، وبعد ان هدم المساجد واستخدم الغازات الكيماوية السامة على اوسع نطاق. وبلغت وقاحة الخليفيين ان بدأوا يفترون الاقاويل والادعاءات وينسبوها لابناء الشعب، كما حدث قبل بضعة ايام حين ادعوا ان الجمعيات السياسية سوف تشارك في الانتخابات المذكورة. ولكن سرعان ما بادر مسؤولو جمعية الوفاق لتكذيب ذلك جملة وتفصيلا، وكرروا شروط المشاركة بالتغيير الحقيقي في الوضع السياسي، الامر الذي يستحيل تحققه في ظل حكم الديكتاتور

عدد من القضايا شهدتها قضية البحرين مؤخرا، تستحق التوقف والمراقبة والتحليل، دعما لمسيرة الثورة ومساهمة في ترشيدها، ومن ذلك ما يلي:

اولا: التقرير الذي اصدرته منظمة هيومن رايتس ووج هذا الاسبوع بعنوان: "تجريم الاحتجاج وتكريس الافلات من العقاب". يعتبر هذا التقرير شهادة دولية مستقلة بعدم صلاح الحكم الخليفي جملة وتفصيلا لانه، ببساطة، ظالم لا يطبق العدل ولا يؤمن بمبادئه، وليس في اجندته ما يشير الى استعداده للاصلاح السياسي او القضائي. يحتوي التقرير افادات كثيرة من الضحايا الذين تعرضوا للتعذيب والسجن، ولكنهم لم يستطيعوا مقاضاة جلاديهم. انها تقارير مصورة بالصوت والصورة، يصرخ أصحابها بالظلامة وتؤكد استحالة اصلاح نظام فاسد مؤسس على الظلم والتفرد والاعتقاد بحق العائلة الخليفية في الحكم المطلق الذي لا يخضع لقيم العصر او المواثيق والمعاهدات الدولية. ويعتبر التقرير ردا مباشرا على ادعاءات الحكومة البريطانية التي ما برحت تسعى لاقناع العالم بان العائلة الخليفية نظام شرعي يمارس الاصلاح القضائي بشكل جاد. وهناك غضب شديد داخل البحرين وفي الاوساط الحقوقية الدولية ازاء السياسة البريطانية التي لم تخف دورها ليس في حماية نظام الحكم الخليفي امنيا وعسكريا فحسب، بل على الصعيد الدولي والسياسي وفي مجال العلاقات العامة وعلى مستوى مجلس حقوق الانسان. هذا الدعم المطلق سيعاني من ضربة موجعة من تقرير منظمة هيومن رايتس ووج من جهة ومن رعونة الحكم الخليفي التي تحرج اصدقاءها من جهة اخرى. والامل ان يدفع هذا التقرير الحكومة البريطانية لتغيير سياساتها وتتوقف عن دعم الاستبداد وحماية مرتكبي جرائم التعذيب.

ثانيا: جاء تحرر نبيل رجب من طوامير التعذيب الخليفية ليضيف بعدا جديدا للحراك الثوري الهادف لتغيير الوضع السياسي في البحرين. فبعد عامين من السجن الجائر بسبب ممارسته حق التعبير السلمي، وليس لاي سبب آخر. وقد ساهمت تجربة السجن في صقل ذهنية نبيل رجب، وعمقت قناعات بضرورة التغيير السياسي بعد ما شاهد من ظلم واجرام من قبل عناصر التعذيب الذين سلطهم الديكتاتور على ابناء البحرين. ويتوقع ان يكون لوجوده خارج السجن دور في الحفاظ على حيوية الثورة واستقامة مسارها ومطالبها، كما انه من دعاة وحدة المعارضة وتجنب الاختلاف واضعاف الصف الوطني. وقد كان الاحتفاء باطلاق سراحه على المستوى الدولي صفعة قوية للطاغية وعصابته، كما كان الاهتمام الاعلامي بالحدث اكبر مما كان الخليفيون يتوقعونه. اما الاحتفاء الشعبي بتحرر الاستاذ نبيل فكان هو الآخر ظاهرة متميزة، في الوقت الذي يلوذ الخليفيون وعلى رأسهم الديكتاتور باخفاء تحركاتهم خشية الغضب الشعبي الذي اصبح يكره وجودهم ويسعى لاسقاط حكمهم الديكتاتوري. تجربة اعتقال الحقوقيين وعلى راسهم نبيل رجب وعبد الهادي الخواجة وزينب الخواجة والدكتور عبد الجليل السنكيس ستقصم ظهر الحكم الخليفي اذا لم يسع لتداركها سريعا. وجاء تقرير منظمة هيومت رايتس ووج ليعيد الاهتمام بقضية القادة الثلاثة عشر الذين اعتقلوا لانهم يطالبون بتغيير سياسي. واستسخف التقرير اصدار الحكم بالسجن مدى الحياة بحق اشخاص دعوا لاقامة نظام جمهوري. فهل هذه جريمة يعاقب عليها القانون؟ التقرير يوحي بان الحكم الخليفي المتخلف وحده الذي يعتقد بذلك ويسجن البحرانيين لانهم يطالبون بالتغيير السياسي الجذري بعد ان اصبح الاصلاح في ظل الحكم الخليفي مستحيلا.

ثالثا: قضية واحدة حولها الخليفيون، بسب استبدادهم وغرورهم وغبائهم الى مشكلة كبيرة تحاصر حكمهم وتجذب اللعنة الابدية لهم ولرموزهم. فما الذي يحققونه باحتجاز جثة الشهيد عبد العزيز العبار لمدة تجاوزت حتى الآن اربعين يوما؟ لماذا لم يسلموا جثته منذ اليوم الاول ويعيدا اصدار شهادة وفاة تثبت سبب الاستشهاد الحقيقي وتلغي السبب المزيف الذي احتوته الشهادة المزورة التي اصدروها؟ ماذا يقول حلفاء الخليفيين في لندن وواشنطن حول جريمة احتجاز جثة شاب طوال هذه الفترة؟ وماذا يقول علماء المسلمين في القضية خصوصا ان الاسلام يحث على التعجيل بدفن الميت؟ عائلة الشهيد اثبتت ان ارادتها فولاذية. فبعد ان فقدت فلذة كبدها في جريمة اغتيال نفذها الخليفيون، ما الذي بقي لديهم مما يخسرون؟ وما الذي يضيرهم لو تأخر دفن جثة شهيد صعدت روحه الى ربها وهي تلعن القتلة والسفاحين وتشتكي حال الشعب الى رب الخلائق؟ انها الحكمة الالهية التي تمهل الطغاة ليزدادوا ظلما وجورا واجراما، ليصبحوا مستحقين العذاب الذي طال الامم الظالمة من قبلهم "وكذلك اخذ ربك اذا اخذ القرى وهي ظالمة، ان اخذه أليم شديد". استشهد عبد العزيز العبار ولحقه الشهيد السيد محمود السيد محسن، واصبح الشباب يتسابقون على الشهادة وكل منهم يقول: انا الشهيد التالي، واصبح على الخليفيين ان يستسلموا لارادة الشعب ويرحلوا عن الحكم. فمن قال ان من حقهم ان يحكموا البلاد والعباد مدى الدهر؟ ما مصدر شرعيتهم؟ لقد انتهى عهد القرصنة والاحتلال الغاشم، واصبح من حق الشعوب اختيار انظمتها وانتخاب حكوماتها بارادتها. وهذا الحق هو ما يسعى شعب البحرين، بثوته وتضحياته، لا سترجاعه، وسيتحقق لهم ذلك بعون الله تعالى

حركة احرار البحرين الاسلامية

30 مايو 2014

المجلس العلمائي لمؤتمر حوار الحضارات:

السلطة السياسية في البحرين تقوم على منطق الاستفراد والاستئثار

5 مايو, 2014

قال المجلس الإسلامي العلمائي في رسالة إلى المشاركين في مؤتمر حوار الحضارات بأن البحرين تعيش بين مكوناتها من مسلمين – شيعة، وسنَّة -، ومسيحيّين، ويهود، وبوذيّين، وغيرهم في سلام ووئام، وتعارف واحترام، بعيدين كلَّ البعد عن الكراهية والتَّنازع، ولكنَّ السُّلطة السِّياسيَّة في البحرين لها منطق آخر؛ فمن أجل الحفاظ على الوضع السِّياسيّ والحقوقيّ الفاسد والظَّالم على حاله، والإبقاء على حالة الاستفراد والاستئثار المطلق بالسُّلطة والثَّروة، استعملت مختلف وسائل القمع والاضطهاد تجاه المعارضة السِّياسيَّة السِّلميَّة في البلد والحاضنة الشَّعبيَّة لها، حتَّى وصل الأمر بها لاستعمال الدِّين والمذهب والمقدَّسات الدِّينيَّة كوسيلة من وسائل الضَّغط والقمع.

وأكد المجلس العلمائي في رسالته بأن السلطة في البحرين وصلت إلى المستوى الذي أصبحت فيه الطَّائفة الشِّيعيَّة – باعتبارها الحاضنة الأساس للمعارضة الشَّعبيَّة – تحت الضَّغط والتَّمييز والاضطهاد في بلدها، فقد هُدِّمت مساجدها، وخُرِّبت المقامات المقدَّسة عندها، واعتُقل علماؤُها، وهُجِّر بعضُهم، وحُكم بإغلاق المجلس الإسلاميّ العلمائيّ الذي يمثِّل أكبر مؤسَّسة دينيَّة للطَّائفة الشِّيعيَّة في البلد في سياق التَّضييق والمحاصرة للشَّأن الدِّينيّ، هذا فضلًا عن التَّمييز تجاه أبناء الطَّائفة الشِّيعيَّة في التوظيف وحقوق المواطنة الأخرى. في ما يلي نص الرسالة:

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

السَّيِّدات/ السَّادة المحترمون، ممثِّلو الدِّيانات والثَّقافات المختلفة، المشاركون في مؤتمر: "حوار الحضارات في خدمة الإنسانيَّة "، المنعقد في بلدنا العزيز البحرين.

تحيَّة عطرة، وإقامة طيِّبة في بلدكم الثَّاني البحرين وبين شعبكم الطَّيِّب الكريم، والمتسامح المسالم، وبعد:

جاء في القرآن الكريم: (لا يَنْـهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ). (الممتحنة: 8)

(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ). (الأنبياء:107)

(إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ). (النحل: 90)

(ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ). (النحل: 125)

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ). (الحجرات: 13)

(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ...). (الإسراء: 70)

وقال رسول الإسلام محمَّد بن عبد الله (صلَّى الله عليه وآله): (بُعثت بالحنفيَّة السَّمحاء).

وقال أيضًا: (إنَّما بعثت لأتمِّم مكارم الأخلاق).

وقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السَّلام): (...، فإنَّهم – أي النَّاس – صنفان: إمَّا أخ لك في الدِّين، وإمَّا نظير لك في الخلق).

هذه هي قِيم الإسلام العظيم في التَّعاطي مع جميع النَّاس المسالِمين الذين لا يتَّخذون من الحرب والاعتداء منهجًا لهم في الحياة.

إنَّه دين البرّ والقسط لجميع البشر، دين الرَّحمة، دين العدل والإحسان، دين الدَّعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن "الحوار"، دين التَّعارف والتَّعايش، دين التَّقوى، دين الكرامة الإنسانيَّة .

دين جاء؛ لينشر الأخلاق الفاضلة في المجتمعات، ولتعمَّ العدالة والرَّحمة والسَّلام في العالم.

من هذه المنطلقات جميعًا نرحِّب بكم في بلدكم الثَّاني البحرين، ونعلن عن تأييدنا الكامل لمنطق الحوار بين الدِّيانات والحضارات بما يساهم في نشر المحبَّة والتَّسامح والتَّعايش بسلام بين جميع البشر، ونبذ منطق الكراهية والتَّمييز والاضطهاد الدِّيني والطَّائفي.

إنَّنا في البحرين مسلمين – شيعة، وسنَّة -، ومسيحيّين، ويهود، وبوذيّين، وغيرهم نعيش في سلام ووئام، وتعارف واحترام، بعيدين كلَّ البعد عن الكراهية والتَّنازع، ولكنَّ السُّلطة السِّياسيَّة في البحرين لها منطق آخر؛ فمن أجل الحفاظ على الوضع السِّياسيّ والحقوقيّ الفاسد والظَّالم على حاله، والإبقاء على حالة الاستفراد والاستئثار المطلق بالسُّلطة والثَّروة، استعملت مختلف وسائل القمع والاضطهاد تجاه المعارضة السِّياسيَّة السِّلميَّة في البلد والحاضنة الشَّعبيَّة لها، حتَّى وصل الأمر بها لاستعمال الدِّين والمذهب والمقدَّسات الدِّينيَّة كوسيلة من وسائل الضَّغط والقمع، إلى المستوى الذي أصبحت الطَّائفة الشِّيعيَّة – باعتبارها الحاضنة الأساس للمعارضة الشَّعبيَّة – تحت الضَّغط والتَّمييز والاضطهاد في بلدها، فقد هُدِّمت مساجدها، وخُرِّبت المقامات المقدَّسة عندها، واعتُقل علماؤُها، وهُجِّر بعضُهم، وحُكم بإغلاق المجلس الإسلاميّ العلمائيّ الذي يمثِّل أكبر مؤسَّسة دينيَّة للطَّائفة الشِّيعيَّة في البلد في سياق التَّضييق والمحاصرة للشَّأن الدِّينيّ، هذا فضلًا عن التَّمييز تجاه أبناء الطَّائفة الشِّيعيَّة في التوظيف وحقوق المواطنة الأخرى.

فالحوار بين الأديان والحضارات، وتنظيم المؤتمرات لهذا الشَّأن أمر حسن ومهم، ولكن لكي يكون ذا مصداقيّة، لا بدَّ أنْ يأتي بعد حوار داخليّ جاد يُؤسِّس لتفاهمات حقيقيَّة ترضي الشَّعب، وتحقِّق مطالبه العادلة، كما أنَّ الطَّبيعي أنْ يأتي كخطوة متقدِّمة ضمن سلسلة خطوات تصبُّ في تكريس المحبَّة والألفة بين أتباع المذاهب والأديان، وتثبيت الاحترام والتَّقدير للمقدَّسات الدِّينيَّة، وتأمين الحرِّيَّات الدِّينيَّة، لا أنْ يأتي بعد سلسلة من الانتهاكات الدِّينيَّة والطَّائفيَّة التي وثَّقها الإعلام العالميُّ والتَّقارير الدوليَّة والمحليَّة وفي مقدِّمتها "تقرير بسيوني" الذي دعت له الحكومة نفسها!!، فإنَّ ذلك يفقد هذه الخطوة مصداقيَّتها، ويصنِّفها ضمن حَمَلات العلاقات العامّة التي تتحرَّك بأموال الشُّعوب؛ لتجميل صورة الأنظمة الجائرة التي تقمع حرِّيَّات الشُّعوب، وتصادر حقوقها، ونربأ بالشَّخصيَّات الفكريَّة والعلمائيَّة والدِّينيَّة المحترمة أنْ تكون شاهد زور في هذه المحافل الشَّكليَّة، ونأمل منها أنْ تقول كلمة الحقّ، وتساند الشُّعوب في حقوقها المشروعة والعادلة بغضّ النَّظر عن انتمائها الدِّينيّ والمذهبيّ، ومنها شعب البحرين المظلوم.

المجلس الإسلاميّ العلمائيّ

5 رجب 1435هـ، 5 مايو 2014م

توسيع الوجود العسكري الأنجلو أميركي في البحرين

عبد الهادي خلف *
7/5/2014

حين ذهب ملك البحرين إلى لندن في أيار/ مايو 2013 لحضور مهرجان للخيول، ألقى كلمة في حفل استقبال أقامه ودعا إليه عدداً كبيراً من الشخصيات البريطانية. سمع الحاضرون الملك وهو يشيد بعمق العلاقات بين بلاده وبريطانيا طيلة ما يقرب من 200 سنة، أي منذ أن فرض ممثلو التاج البريطاني على جميع شيوخ القبائل في الجانب العربي من الخليج في العام 1820 التوقيع على اتفاقيات وضعت المنطقة برمتها تحت الحماية البريطانية. في سياق ذلك الخطاب الذي بثته وسائل الإعلام البحرينية كاملاً، فاجأ الملك ضيوفه حين أعلن أن قرار الانسحاب البريطاني من الخليج في 1971 وإعلان استقلال المشيخات الخليجية، لم يكن بإرادة حكام تلك المشيخات بما فيها البحرين. وكرر ملك البحرين أن والده كان يتساءل "عن سبب اتخاذ بريطانيا لذلك القرار من جانب واحد قائلاً: لماذا؟ وهل طلب منكم أحد الذهاب؟" (وكالة أنباء البحرين 2/05/2013).

عودة العسكر البريطاني

في 2 أيار/مايو 2013 قبل خطاب الملك البحريني بأيام، صادف أن أصدر "المعهد الملكي للخدمات المتحدة" في لندن United Services Institute RUSI) Royal) تقريراً تحت عنوان "العودة إلى شرقي السويس؟". يستعير عنوان ذلك التقرير اسم الخطة التي وضعتها الحكومة البريطانية في منتصف ستينيات القرن الماضي بهدف انسحاب بريطانيا من شرقي السويس. فلم تكن الحكومة البريطانية قادرة عسكرياً واقتصاديا وسياسياً على الإبقاء على مستعمراتها تلك ومحمياتها في جنوب الجزيرة العربية وجنوب شرقي آسيا والمحيط الهندي التي استقلت تباعاً. وشملت خطة الانسحاب من شرقي السويس في آخر الأمر المحميات البريطانية في الخليج رغم محاولات شيوخها حتى اللحظات الأخيرة إقناع بريطانيا بعدم التخلي عنهم. ناقش التقرير توجه الحكومة البريطانية إلى إعادة إنشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج وشكك في جدية الدوافع الإستراتيجية لقرارات تحاول إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل 1968، أي قبل أن ينحسر دور بريطانيا الإمبريالي ويجري تفكيك تواجدها العسكري شرقي قناة السويس.أعلنت الحكومة البريطانية في نهاية شهر آذار/ مارس 2014 عن مشاريع إنشاء البنى التحتية اللازمة لتوسيع وجودها العسكري في الخليج، وإعادة تأهيل قاعدتها العسكرية في البحرين، وهي مقر قيادة القوات البحرية الملكية البريطانية في الشرق الأوسط. تضم هذه القوات حالياً حوالي إحدى عشرة فرقاطة وأربع سفن كاسحة ألغام وقوارب للدعم البحري. يندرج هذا التوسيع في إطار "اتفاقية التعاون الدفاعي المشترك" التي وقعتها بريطانيا مع البحرين في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، والتي تمنح سلاح الجو البريطاني حق دخول مجال البحرين الجوي واستخدام مطارات البحرين المدنية والعسكرية بدون إذن مسبق. وهي تسهيلات جعلت تقرير لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني (12 تشرين الثاني/نوفمبر 2013) يصف البحرين بأنها أفضل لبريطانيا "من حاملة طائرات متمركزة بشكل دائم في الخليج". من سخريات التاريخ أن تكون إحدى المهمات التي ستتولاها القوات البريطانية حين تستكمل استعدادتها في العام القادم هي "مكافحة القرصنة"، وهي المهمة نفسها التي فرضت بريطانيا تحت غطائها هيمنتها على مشايخ الخليج في بداية القرن التاسع عشر.

تجديد المظلة العسكرية الأميركية

لا يمكن للسلطات البريطانية أن تعيد وجودها العسكري في البحرين، أو في بقية الخليج، من دون أن تكون تحت المظلة الأميركية، أي ضمن ما يُعرف بقيادة "القوات البحرية المشتركة" التي يشكل الأسطول الخامس الأميركي عمودها الفقري. ولهذا تَرافق القرار البريطاني مع إعلان وزارة البحرية الأميركية عن البدء في تنفيذ مشاريع كبيرة لتوسيع مقر قاعدتها العسكرية ومقر قيادة الأسطول الخامس في البحرين. (نايفي تايمز 27/3/2014). ستبلغ الكلفة المعلنة لمشاريع التوسعة 580 مليون دولار، مما سيعطي للولايات المتحدة، حسب تصريحات مسؤولين عسكريين، قدرة لتشغيل القاعدة في البحرين لفترة تمتد ثلاثة أو أربعة عقود قادمة. ببدء هذه المشاريع، تنتهي فترة من الغموض بسبب تكهنات راجت منذ منتصف 2011 حول "نية" الولايات المتحدة نقل قاعدتها العسكرية ومقر قيادة أسطولها الخامس من البحرين إلى الإمارات. ولقد استندت تلك التكهنات إلى ما اعتبره مراقبون امتعاضاً أميركياً من أسلوب تعاطي السلطات البحرينية مع الحراك الشعبي في 2011. وكان أبرز مظاهر ذلك الامتعاض بضعة بيانات من وزارة الخارجية الأميركية علاوة على قرار من الكونغرس الأميركي بتأجيل عقد صفقة أسلحة بقيمة 53 مليون دولار (استطاعت الحكومة الأميركية الإلتفاف على ذلك القرار عبر ثغرات إدارية).

موقف المعارضة من الوجود العسكري الأجنبي

رغم عدم واقعية التكهنات حول نقل القاعدة العسكرية ومقر قيادة الأسطول الخامس، إلا أنها انتشرت بين أنصار كل من النظام والمعارضة على حد سواء. فمن جهة زاد الهلع من "مؤامرة" تحاك ضد البحرين، ومن جهة أخرى زاد التفاؤل بدور تلعبه الولايات المتحدة في الوصول إلى "تسوية" تضع البحرين على سكة الديموقراطية.

أما على مستوى القيادات، فالأمر كان مختلفاً لسببين، أولهما أن أحداً ما كان ليصدق أن الولايات المتحدة الأميركية ستُخلي قاعدتها في البحرين أو تنقلها إلى بلد خليجي آخر، حتى ولو توفرت البدائل. أما السبب الثاني فهو أن الوجود العسكري الأميركي في البحرين لم يعد كما كان في الماضي، أحد مواضيع الخلاف الحاد بين السلطة والمعارضة. فالسلطة على اختلاف مستوياتها ترى في توطيد العلاقة مع الولايات المتحدة ضمانة لحماية الوضع القائم وسنداً لشرعيته. ومن جهتها، لا تعتبر المعارضة الوجود العسكري الأميركي من أولوياتها كما كان الحال عليه في الماضي. لهذا تلتزم اجزاءٌ من المعارضة الصمت تجاه ذلك الوجود خشية استعداء الولايات المتحدة الأميركية، بينما تأمل أجزاءٌ أخرى أن يستخدم الأميركيون نفوذهم للحد من تهور النظام أو لإقناعه بقبول إصلاحات تطالب المعارضة بها.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند ـ السويد، من البحرين

سيوف العدو الخليفي — البقية من ص1

الرحمة والنصر الالهيين، فتهون مصائبهم وتخفق قلوبهم بالايمان والامل. ولذلك اصبح آباء الشهداء وأمهاتهم في بلدنا قادة للمسيرة التي لا تقبل التراجع او المساومة.

بعد ثلاثة اعوام من الثورة الشعبية والقمع السلطوي غير المحدود اصبح الحكم الخليفي محكوما بقانون الاستبدال. انه سيسقط عما قريب بعون الله، وستتحقق لشعب البحرين طموحاته وآماله في الحرية وتقرير المصير وادارة بلده بنفسه. انه يعتمد على مصدرين اساسيين للدعم، بالاضافة الى مصادر اخرى، هما السعودية وبريطانيا. ففيما توفر الرياض قواتها المسلحة التي تواصل احتلالها البلاد وتوفر للعصابة الخليفية ما تحتاجه من مال لشراء المواقف وتوظيف شركات العلاقات العامة، توفر بريطانيا الدعم السياسي والامني بشكل غير مسبوق. وجاء اعتقال بعض اللاجئين البحرانيين الشهر الماضي وفق قوانين مكافحة الارهاب ليؤكد تواطؤ السلطات البريطانية مع العصابة الخليفية في استهداف النشطاء على اسس واهية وبتحريض من رموزها. كما ان تصريحات مسؤوليها ومنها وزير الدولة للشؤون الخارجية، هيو روبرتسون، والبارونة وارسي اصبحت عدائية لشعب البحرين وثورته واهدافه. يضاف الى ذلك موقف السفير البريطاني في البحرين الذي ما برح يشد عضد العصابة الخليفية المجرمة بتصريحاته والتقليل من خطر جرائمها. اما المبعوثون البريطانيون الآخرون لدى الجهات الدولية ذات الاهمية كمجلس حقوق الانسان، فيتمثل بتوفير حماية للحكم الخليفي من الانتقادات والشجب. ويعمل هؤلاء بشكل متواصل اما لمنع صدور قرارات قوية ضد الخليفيين او تخفيفها اذا اصبح صدورها مؤكدا. هذا برغم حرص شعب البحرين على عدم اثارة هذه الاطراف، وتجنبه الهجوم العلني عليها. ويعتقد النشطاء البحرانيون ان الدور البريطاني يسعى لمنع تبلور موقف امريكي يضر بالعصابة الخليفية، ويحاول تخفيف المواقف الاوروبية والتأثير على سياسات الاتحاد الاوروبي ازاء الوضع المتردي في البحرين. وربما حققت تلك السياسات بعض النتائج، ولكن سياسات الخليفيين لا تساعد حلفاءهم ولا توفر لهم ارضية للانطلاق في الدفاع الفاعل عنهم. فاستمرار ممارسة التعذيب والقتل خارجا لقانون، بالاضافة لفشل الخليفيين في القيام باي اصلاح سياسي يذكر، كل ذلك يحرج حلفاءهم خصوصا البريطانيين. وفي الفترة الحالية اصبحت اولوية هذا التحالف غير المقدس انجاح الانتخابات الصورية لمجالس الديكتاتور، المزمع اجراؤها في الخريف المقبل. وهناك ضغوط كثيرة على الجمعيات السياسية للمشاركة في تلك الانتخابات، مع وعود جوفاء بـ "تعديل" الدوائر الانتخابية ومنح المجلس صلاحيات اكبر. ولكن احدا من المواطنين لم يستجب لذلك لعلمهم انها اجراءات شكلية لا تغير الواقع السياسي في البلاد اطلاقا. فما دام الخليفيون مسيطرين على مفاصل الدولية خصوصا الجيش والشرطة والامن والاعلام والقضاء، فلا جدوى من اي اجراء هامشي يتخذ سمة الاصلاح. كما ان السماح للطاغية بممارسة صلاحياته الحالية يمنحه حق الغاء اي اجراء سياسي او اداري اذا هدأت الاوضاع.

لقد تعلم شعبنا هذه المرة الدرس بعد تجارب مريرة، وادرك ان بقاء هذه العصابة على رؤوس البلاد يعني استمرار الازمة وتكرر المآسي. وباستقراء تجارب المعارضة السياسية على مدى قرن كامل يتضح ان الخليفيين يزدادون شراسة بمرور الوقت، وانهم اليوم أشد شراسة وأقبح وجها، وأكبر جرما مما كانوا عليه قبل نصف قرن مثلا، وانهم اليوم يسعون لتقنين الاستبداد والجريمة بغطاء يوفره الحليفان المذكوران. ولذلك اصبح الصراع مفتوحا على مصراعيه، ولن ينتهي هذه المرة الا بانتهاء أحد الطرفين: فاما انتهاء الحكم الخليفي او ابادة الشعب. الواضح من سياق الامور ان الاطراف المعنية بالصراع (الخليفيين وحلفاءهم) ما يزالون متمسكين بخيار استئصال الشعب لكي يبقى الخليفيون. اما المواطنون فقد حشروا في زاوية ضيقة، فاما الاستسلام او تحمل الاذى والمعاناة حتى تنفرج الازمة ويسقط الحكم الخليفي. ولذلك اصبحوا يتسابقون في ميادين الشهادة، مؤمنين بحتمية انتصار الدم على السيف، وان سلاح العدو سيصبح كليلا عما قريب، لان الاجساد المؤمنة اصبحت فولاذية تتكسر عليها رصاصات الغدر الخليفي. ثلاثة امور يجدر التشبث بها: الايمان والصبر والأمل، فهي ضرورة لتحقيق النصر الالهي الموعود، وبدونها ينتصر الشيطان واتباعه من الخليفيين وداعميهم. فالايمان، الايمان، والصبر الصبر، والأمل الأمل، ولن يخلف الله وعده الذي أكدته الآية الكريمة "وكان حقا علينا نصر المؤمنين".

قَصِيْدَة مِنْ خَلْفِ آلقُضْبَـآن

كتبها الشّيخ عَبد آلهَآدِي آلمَخوضر مهْداة لِـحَفِيدَتِه آلأولى آلأمِيرة زَيْنَـبْ كمَيْل

حَـفِيـدَتِـي لَـك أَوتَـآرِي وَ أَلـحَـآنِي ... فِي يَوْمُك آلبِكرُ إِنِّـي بَيْنَ قُضْبَـآنِي
كتَبْتُ تَهْنِـأَتِي وَ آلقَيْـدُ يَحْبِسُنِـي ... فَـ تَسْتَفِيقُ آلأَمَـآنِي مِلْءُ أَجْفَـآنِي
كـآنَ آلمِدَادُ تَبَآرِيحِي وَ حَشْرَجَتِـي ... وَ أكتِبُ آلشِّعْرَ شَوْقاً فَوْقَ جُدْرَانِـي
أَيْـنَ آلنَّـدآمَى أَسْجَـآنٌ وَ نَـهْنَـهَـةٌ ... أَمْ قِصَّـةٌ عَبَرَتْ مَـآ بَيْـنَ شُطْـآنِ
حَفِيدَتِي لَيْتَ كَفِّي كـ آلنَّدَى قَطَرَتْ ... عَلى جَبِينِـك فِي عَطْـفٍ وَ تِحْنَـآنِ
تَأتِينَ فِي لَحْظَةٍ يَغْرِي آلسُرُورُ بِهَآ ... كـأَنَّـك آلـرُوحُ تَسْـرِي بَـيْـنَ أبْـدآنِ
حَفِيدَتِي لَيْتَ عَيْنَيْك آرْتَوَتْ بِـهِمـآ ... عَيْنَـآيَ تُبْصِرُ فِي وِدٍ وَ إمْعَـآنِ
فِي يَوْمُك أَتَلَقَّى آلنَّـآسُ مُبْتَعِثـاً ... أحْلَى آلأَغَـارِيدَ أَلْقَـاهَآ وَ تَلْقَـآنِي
حَـفِيـدَتِـي لَـيْتَنِـي أَذَّنْتُ فِـي أُذُنٍ ... رَقِيقَةَ آلحِسِّ أَرْعَـاهَـآ فِـ تَرْعَـآنِي
الله يَـوْمُـك مِـثْـلَ آلـدُّرِ لُـؤْلُـؤَةً ... نَـقِيَّـةً كشَفَتْ كَرْبِي وَ أحْزَانِـي
فَـلاَ يُـهِـيـجُـك أَنِّـي بَـيْنَ مُـعْتَـقَـلٍ ... مَآ دِمْتُ أَحْمِلُ فِي آلأَعْمَـاقِ إيمَـآنِي
وَ لاَ يَـهـزُك أَنِّـي كـنْـتُ مُـبْـتَـعِـداً ... مَآ دِمْتُ أَحْمِلُ رَآيَـآتِـي لِـ أَوْطَـآنِي
أَنَـآ هُـنَـآ أَرْتَـقِـي لـلـعِـزِّ قَـنْـطَـرَةً ... بَـعِـيـدَةً وَ مَـدَاهَـآ كـلُ أكـوَآنِـي
أَنَـآ هُـنَـآ لِـلـهُـدَى وَ آلـعَـدْلِ مُـحْـتَـمِـلٌ ... هَـذَآ آلأَذَى وَ لِـ دِينِـي خَـيْـرُ أَدْيَـآنِـي
أَنَـآ هُـنَـآ لِـلأَجْـيَـآلِ أَحْـمِـلُـهَـآ ... كرَامَةً وَ مَـعِـي فِـي آلـدَّرْبِ إخْـوَآنِـي
هُنَآ لِـ قَوْمِي لِـ تَآرِيخِي لِـ حَاضِرَتِي ... لِـ أُمَّتِـي وَ لِـ عَيْـشٍ ظَـآفِرٍ هَـآنِـي
ألاَ آكتُبِي يَـآ آبْنَتِـي أَنَّ آلزَّمَـآنَ لَـهُ ... عَيْـنَـآن يَـقْـرَأُ فِـي حِـفْـظٍ وَ إتْـقَـآنِ
آه آجْـعَـلِـيـهَـآ كـ أَسْـوَآرٍ مُشَـيَّـدَةٍ ... مِلْءُ آلزَمَـآنِ وَ عُودِي بَيْنَ أَحْضَآنِي
هَـآقَدْ وُلِدْتِ بِـ أَيَـآمِ آلصُمُودِ وَ مَـآ ... عَيْـنَـآك إلاّ لِـ يَوْمِ آلعِـزِّ عَيْـنَـآنِ
هَـآقَدْ وُلِدْتِ بِـ أَيَـآمِ آلفِتُـوَّةِ مِنْ ... مُسْتَبْسِلِينَ عَلى أَنْفَـآسِ بُرْكَـآنِ
شَكَرْتُ رَبِّـي وَ آلنُعْمَـآءِ قَدْ هَطَلَتْ ... عَلَيَّ كـ آلدُّرِ مَمْزُوجَـاً بِـ مَرْجَـآنِ
وَ أَنْتِ بُشْرَآيَ فِي قَلْبِي وَ فِي نَفْسِي ... وَ أَنْتِ فِي شَفَتِـي مُسْتَقْبَـلٌ ثَـآنِي